الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/356
13 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والمناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا	- الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حديثا	٤ -١٤	٤
	ألف - الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن	٥ - ٨	٤
	باء - الإجراءات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا	٩ -١٤	٥

* A/51/150.

141096 111096 96-24229

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثا -	المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الدول المتضررة . . .	٥٨-١٥	٧
	ألف - الرسائل الواردة من الدول	٣١-١٦	٨
	باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة	٥٤-٣٢	١٣
	جيم - متابعة المبادرات وترتيبات المساعدة على الصعيد الإقليمي	٥٨-٥٥	١٨
رابعا -	مشاركة الدول المتضررة في إنعاش وتعمير المناطق المنكوبة بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة	٧٠-٥٩	٢٠
	ألف - الإشراك في تقديم المساعدة الإنسانية	٦٢-٦٠	٢٠
	باء - الوصول إلى فرص تزويد وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمواد والأغذية	٦٥-٦٣	٢٢
	جيم - المساهمة في جهود التعمير والتنمية	٧٠-٦٦	٢٣
خامسا -	الاستنتاجات	٧٦-٧١	٢٤

أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٥٠ هاء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن القلق إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدول، ولا سيما الدول المتاخمة لحدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والدول الأخرى المطلة على نهر الدانوب وجميع الدول الأخرى التي لحقت بها آثار ضارة من جراء قطع علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واختلال صلاتها التقليدية في ميدان النقل والاتصالات في ذلك الجزء من أوروبا. وفي الوقت نفسه، أكدت الجمعية العامة من جديد الحاجة الماسة إلى وجود استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي للتصدي بمزيد من الفعالية للمشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة بالنظر إلى جسامتها وإلى الأثر الضار للجزاءات على تلك الدول.

٢ - وفي ذلك القرار أيضا، جددت الجمعية العامة دعوتها إلى المؤسسات المالية الدولية بأن تواصل إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الاقتصادية للدول المتضررة وما ينجم عنها من آثار اجتماعية ضارة، وأن تنظر في إيجاد طرق ووسائل لتعبئة وتوفير الموارد بشروط مناسبة للتخفيف من الآثار السلبية المستمرة للجزاءات بالنسبة لتلك الدول. وجددت الجمعية العامة طلبها إلى الأجهزة المختصة والبرامج والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تراعي، لدى برمجة أنشطتها الإنمائية، الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة، وأن تنظر في تقديم المساعدة إليها من مواردها البرنامجية الخاصة، وجددت نداءها إلى جميع الدول بأن تقوم، على وجه الاستعجال، بتقديم مساعدة تقنية ومالية ومادية إلى الدول المتضررة لتخفيف الأثر الضار المترتب في اقتصاداتها على تطبيق الجزاءات. وشجعت الجمعية العامة الدول المتضررة بالمنطقة من جراء الجزاءات، على أن تواصل، في جملة أمور، التعاون النشط على الصعيد الإقليمي في ميادين من قبيل مشاريع الهياكل الأساسية أو تعزيز التجارة عبر الحدود، بما يخفف من الآثار الضارة للجزاءات.

٣ - وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة في القرار ذاته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تقدم المساعدات الإنسانية إلى البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك الإمدادات المادية والغذائية لقوة الأمم المتحدة للحماية وغيرها من وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على أن تتخذ خطوات مناسبة لتوسيع الفرص المتاحة أمام الموردين، ولا سيما من الدول المتضررة من الجزاءات. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير المناسبة لزيادة فرصة مشاركة البلدان المتضررة من الجزاءات مشاركة نشطة في عملية التعمير والإنعاش بعد انتهاء النزاع في المناطق التي تأثرت بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة، وذلك بعد تحقيق حل سياسي سلمي ودائم وعادل للنزاع في البلقان. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يواصل السعي بانتظام للحصول على معلومات من الدول والمنظمات الإقليمية والأجهزة والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن،

وأن يقدم كذلك تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حديثا

٤ - تضمن تقرير الأمين العام عن الموضوع لعام ١٩٩٤ (A/49/356، الفصل الثاني) معلومات أساسية عن الإجراءات الأولية التي اتخذها مجلس الأمن وهيئاته استجابة لطلبات المساعدة المقدمة بموجب أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة من ثماني دول (ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، بلغاريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا، سلوفاكيا، هنغاريا) متضررة من جراء تنفيذ الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). واستعرض التقرير التالي (A/50/423، الفقرات ٤ - ١٨) المقررات التي اعتمدها مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا في أثناء الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى آب/أغسطس ١٩٩٥ بخصوص نظام الجزاءات ولا سيما التدابير التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى. وترد أدناه معلومات مستكملة عن الخطوات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن ولجنته في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦.

ألف - الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن

٥ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، أدخل مجلس الأمن تغييرات هامة على نظام التدابير الإلزامية المعنية، عقب التوقيع بالأحرف الأولى، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في دايتون، على الاتفاق الإطاري العام للسلام ومرفقاته (وتسمى جميعها معا اتفاق السلام) (انظر A/50/790-S/1995/999) من جانب جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالتالي، فبموجب القرار ١٠٢٢ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قرر المجلس وقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى أجل غير مسمى، رهنا بشروط معيَّنة منصوص عليها في القرار[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس في القرار ١٠٢١ (١٩٩٥) المعتمد في نفس التاريخ شروط وتوقيت إنهاء الحظر على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة. وبمذكرة شفوية مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا بإعلام جميع الدول بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتعديل المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها، في ضوء القرارين ١٠٢١ (١٩٩٥) و ١٠٢٢ (١٩٩٥).

---

(١) يتعلق الوقف، على وجه التحديد، بالتدابير التي فرضت أو أعيد تأكيدها في قرارات مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣) و ٩٤٢ (١٩٩٤) و ٩٤٣ (١٩٩٤) و ٩٨٨ (١٩٩٥) و ٩٩٢ (١٩٩٥) و ١٠٠٣ (١٩٩٥) و ١٠١٥ (١٩٩٥).

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أبلغ مجلس الأمن عن طريق السلطات السياسية المناسبة بأنه يتبيَّن من تقدير قائد قوة الإنفاذ في البوسنة والهرسك للحالة الراهنة أن القوات الصربية البوسنية قد انسحبت من مناطق الفصل بين القوات المحددة في اتفاق دايتون للسلام. ولذلك، فوفقا لأحكام الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٠٢٢ (١٩٩٥)، أوقِفت أيضا إلى أجل غير مسمى التدابير المفروضة على الطرف الصربي البوسني وذلك اعتبارا من ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وبمذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، أعلم رئيس اللجنة جميع الدول بتعليق الأحكام المقابلة في المبادئ التوجيهية لتسيير أعمال اللجنة. وفي الوقت نفسه، استمر نفاذ الحظر على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جميع الدول التي كانت تتكون منها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٢١ (١٩٩٥).

٧ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى جميع الدول، أشار رئيس لجنة مجلس الأمن إلى أن الجمعية العامة قدمت إلى المجلس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تقريرا ذكرت فيه أن جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد وقعت رسميا اتفاق السلام في ذلك اليوم في باريس. وبالتالي، فوفقا لأحكام الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٠٢١ (١٩٩٥)، يكون يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ تاريخ إنهاء جميع أحكام الحظر على شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١)، ما عدا الأحكام المتصلة بتسليم الأسلحة الثقيلة (على النحو المحدد في اتفاق السلام) وذخيرتها والألغام والطائرات العسكرية وطائرات الهليكوبتر.

٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أعلم رئيس لجنة مجلس الأمن جميع الدول بأن أعضاء المجلس تلقوا تقارير عديدة من الأمين العام عن تنفيذ المرفق ١ - باء (اتفاق بشأن إرساء الاستقرار الإقليمي) لاتفاق دايتون للسلام. وبرسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/433)، أحال الأمين العام رسالة من ممثل الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تصف التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاق بشأن إرساء الاستقرار الإقليمي. وبرسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/442)، أحال الأمين العام رسالة أخرى من ممثل الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أعلم المجلس بتنفيذ تدابير الحد من التسلح دون الإقليمي وهي تدابير منبثقة عن المادة الرابعة من الاتفاق بشأن إرساء الاستقرار الإقليمي، بالصيغة التي اتفقت عليها الأطراف في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في فلورنسا، ايطاليا. وبالتالي، فوفقا للمادة الفرعية ١ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٠٢١ (١٩٩٥)، انتهى العمل بجميع أحكام الحظر المفروض على شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١).

باء - الإجراءات التي اتخذتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا

٩ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وإلى حين وقف الجزاءات الموصوف أعلاه، واصلت لجنة مجلس الأمن معالجتها، وفقا للمبادئ التوجيهية الموحدة المنقحة لتسيير عملها، لطائفة متنوعة من المسائل،

بما في ذلك المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان المتضررة من جراء تنفيذ التدابير المعنية. واستجابة لطلبات محددة من عدة دول كانت تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة للجزاءات، أذنت اللجنة، في شكل إعفاءات محدودة من نظام الجزاءات في الظروف الاستثنائية، بمعاملات أو خدمات معينة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتلك الدول. وعلى سبيل المثال، قررت اللجنة الموافقة على:

(أ) طلب من ألبانيا متعلق بالنقل العابر للطاقة الكهربائية بواسطة القطب الكهربائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من بلدان ثالثة، وذلك لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر اعتبارا من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، شريطة أن تعلم ألبانيا والبلدان المعنية اللجنة، على أساس شهري، بكميات الطاقة الكهربائية المنقولة عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتلك التي تصل إلى ألبانيا؛

(ب) طلب من رومانيا متعلق بتصدير منتجات نفطية معينة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت الحاجة لها ماسة من أجل صيانة الشبكة الكهربائية - المائية والملاحية للبوابات الحديدية الأولى على الضفة اليمنى لنهر الدانوب (٥٠٠ طن متري من زيت الديزل وطنان متريان من زيت المحركات لكسارات الجليد، وكذلك ٥٠٠ ١ طن متري من الوقود لتدفئة المباني ومعدات تستخدم لكسر الجليد بالرجات).

١٠ - وعلى أساس تقرير من المدير التنفيذي للجنة الدانوب، أخطرت اللجنة رئيس مجلس الأمن بأن أعمال الاصلاح اللازمة لأهوسة شبكة البوابات الحديدية الأولى تتطلب ٦٠ يوما إضافيا. وتبعا لذلك، أعلنت اللجنة أنها تفهم أن قرار مجلس الأمن ٩٩٢ (١٩٩٥)، الذي يمنح إعفاء مؤقتا من أحكام الفقرة ١٦ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) فيما يتعلق بالقيود على الملاحة على نهر الدانوب، ينبغي أن يظل ساريا حتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ووافقت اللجنة أيضا على طلب من رومانيا بأن يسمح لها بتزويد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بلوازم معينة ذات أهمية أساسية لإصلاح أهوسة شبكة البوابات الحديدية الأولى، وذلك وفقا للقرار ٩٩٢ (١٩٩٥).

١١ - إبتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أصدرت اللجنة، بموجب قواعدها وإجراءاتها المبسطة، ٩ أذونا شاملة لشركات شحن محددة بنقل كميات غير محدودة من مواد معيَّنة، فيما بين وسائل نقل أخرى، عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على طول نهر الدانوب. وقد حال قصر الفترة الفاصلة بين إصدار الأذونات الشاملة ووقف الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٢٢ (١٩٩٥) دون نظر اللجنة في اقتراحات من أوكرانيا وهنغاريا بتوسيع قائمة السلع التي تغطيها الأذونات الشاملة لكي تتضمن، مثلا، سلعا أساسية زراعية غير معبأة مثل القمح والذرة.

١٢ - وبرسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، قدم ممثل هنغاريا إلى رئيس اللجنة موجزا عن الأضرار والخسارات التي تكبدتها هنغاريا في ١٩٩٥ نتيجة للجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويبيِّن الموجز الأضرار والخسارات الناجمة عن تقييد العلاقات الاقتصادية الثنائية الهنغارية - الصربية، وهي تقدر بمبلغ ١٩٥ مليون دولار، وعن حظر النقل عبر إقليم جمهورية يوغوسلافية

الاتحادية وهي بمبلغ ٣٩ مليون دولار، وكذلك النقص في الإيرادات وزيادة المصروفات في الميزانية، وبالنسبة للتأمين الاجتماعي والحكومات المحلية، وهي بمبلغ ١٣٠ مليون دولار. ويقدر أن المجموع التراكمي للخسارات التي تكبدتها هنغاريا في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٢ الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يبلغ ٢,٣ بليون دولار. وقد نظرت اللجنة في الرسالة وأحاطت علما بالبيانات الواردة فيها.

١٣ - عملا بمذكرات رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1995/234 و S/1995/438 و S/1996/54)، نفذت اللجنة عددا من التدابير الرامية الى زيادة شفافية إجراءاتها. وتشمل هذه التدابير الممارسة المتمثلة في إصدار بيانات صحفية عن المسائل الهامة التي ناقشتها اللجنة، وكفالة أن تتاح للوفود المعنية قوائم بمقرراتها الرئيسية يجرى إعدادها بانتظام، فضلا عن اجتماعات دورية للإحاطة بالمعلومات شفويا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهتمة بالأمر عقب جلسات اللجنة.

١٤ - وتجدر الإشارة أيضا الى أن رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ الموجهة الى الأمين العام (S/1995/440)، ذكر أن أعضاء المجلس رحبوا بزيادة عدد الموظفين لدعم لجان الجزاءات وأنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير في الوقت المناسب عما إذا كانت تلك الزيادة قد خفضت حجم العمل غير المنجز في معالجة الطلبات المقدمة إلى تلك اللجان. وفي وقت لاحق، أعلم الأمين العام رئيس مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بأنه لم يعد هناك أي عمل غير منجز في معالجة الطلبات ذات الطابع الإنساني المقدمة الى لجان الجزاءات المختصة. وبالإضافة الى تعزيز الوحدة ذات الصلة في إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، شُرع في عملية تبسيط لأساليب عمل أمانة لجان الجزاءات لضمان أن تتم معالجة الطلبات ذات الطابع الإنساني بمزيد من السرعة، مما يسمح بإيصال الإمدادات الى السكان المدنيين المحتاجين دون تأخير.

ثالثا - المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة الى الدول المتضررة

١٥ - عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ هاء، عُممت مذكرة شفوية من الأمين العام على الحكومات في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، دعتها إلى تقديم معلومات عن هذه المسألة. وبالإضافة الى ذلك، طلب وكيل الأمين العام لشؤون المعلومات الاقتصادية والسياسية وتحليل السياسات، في مجموعة من الرسائل المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والموجهة نيابة عن الأمين العام، الى أجهزة منظومة الأمم المتحدة المختصة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية، أن تقدم إليه معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تضطلع بها استجابة الى أحكام القرار ذات الصلة. ويرد أدناه موجز للردود الواردة.

ألف - الرسائل الواردة من الدول

١٦ - حتى تاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تلقى الأمين العام ردودا على المذكرة الشفوية من ست دول هي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة الى ذلك، وجه بلدان متضرران - أوكرانيا وبلغاريا - رسالتين خاصتين إلى الأمين العام فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ هاء، على النحو المبين أدناه بإيجاز.

١ - البلدان المتضررة

١٧ - أحال ممثل أوكرانيا إلى الأمين العام، برسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/226-S/1996/595)، مذكرة بشأن موقف أوكرانيا إزاء المشاكل الناشئة عن تنفيذ الجزاءات الاقتصادية المفروضة من قبل مجلس الأمن، جاء فيها، في جملة أمور، أن أوكرانيا دفعت ثمنا باهظا لتنفيذ الجزاءات على نحو صارم ومتسق. وقد تجلى أثر الجزاءات بشكل ملموس في صناعات التعدين، واستخراج المعادن وصنع الآلات، والصناعات الالكترونية التقنية التي كانت لها تقليديا صلات وثيقة مع منطقة البلقان. وقد تكبدت أيضا خسارات فادحة أكبر شركة شحن في أوكرانيا، وهي شركة أوداسكو، التي تشغّل ما يزيد على ١ ٠٠٠ سفينة ويعمل بها زهاء ٢٥ ٠٠٠ عامل يعتمدون اعتمادا كليا على عمليات النقل العابر على نهر الدانوب. ووفقا لتقديرات الشركة، تكبدت أوكرانيا خسارات مباشرة تبلغ ٤,٥ بليون دولار تقريبا أثناء فترة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٨ - وتعرض أوكرانيا في مذكرتها عددا من الأفكار والمقترحات الرامية إلى تقليل الأثر السلبي المترتب على الجزاءات بالنسبة لدول ثالثة. ونظرا للأثر الباقي للجزاءات، ترى أوكرانيا أن منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، ينبغي أن تواصل إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الاقتصادية للدول المتضررة ولأثرها الاجتماعي السلبي. ولهذا الغرض، ينبغي النظر في طرق ووسائل لتحسين الاجراءات لإجراء المشاورات بغية المحافظة على حوار بناء مع هذه الدول، بعدة طرق منها عقد اجتماعات منتظمة وكثيرة التكرار فضلا عن عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين. ومن بين التدابير الاقتصادية التي تقترح أوكرانيا النظر فيها ما يلي: (أ) قيام المؤسسات المالية الدولية بفتح حسابات ائتمان خاصة لتقديم مساعدة مالية مباشرة الى البلدان الثالثة لدعم مشاريع تقنية تنفذ في تلك البلدان؛ (ب) شروع البلدان المانحة في العمل، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بنظام للأفضليات التجارية لصالح البلدان الثالثة، بما في ذلك ترويج صادراتها؛ (ج) دعم البلدان المانحة، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، للاستثمارات في اقتصادات البلدان الثالثة، وإعطاء أفضلية خاصة للقطاعات التي تكبدت خسائر مباشرة من جراء الجزاءات.

١٩ - وترى أوكرانيا أيضا أن من الهام، كتعويض جزئي عن الخسائر، النظر في وضع نظام خاص للاشتراك في التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، لصالح الدول الثالثة المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات. وفضلا عن ذلك، ترى أوكرانيا أن المجتمع الدولي يمكن أن يدرس إمكانية إنشاء آلية لتحديد الإجراءات اللازمة لفرض ضرائب خاصة على الدول التي تستفيد من فرض أنظمة الجزاءات (وذلك، مثلا، في شكل مساهمة خاصة في المصارف الإنمائية الإقليمية)، وبذلك تتاح الأموال التي يمكن أن تستخدم لتمويل مشاريع في البلدان الثالثة المتضررة. وفضلا عن ذلك، أشير إلى مقترحات أخرى، مثل إنشاء آلية تعويضات خاصة تشمل صندوقا للتعويضات؛ وخفض اشتراكات البلدان المتضررة لتمويل عمليات حفظ السلام بمبالغ مساوية لخسائرها الكلية المتصلة بالجزاءات، على أن تحتسب هذه المبالغ وفقا لمنهجية الأمم المتحدة؛ وإنشاء لجنة دائمة للجزاءات تابعة لمجلس الأمن تكلف بوظائف عديدة فيما يتعلق بالضرر غير المباشر المترتب على الجزاءات؛ وإدخال مزيد من التحسينات على طرائق عمل لجان الجزاءات.

٢٠ - وأحال ممثل بلغاريا إلى الأمين العام، بمذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ (A/51/330-S/1996/721 و Corr.1) بلاغا وطنيا بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ هاء أشير فيه الى أن بلغاريا، بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة اقتصادها ذي التوجه نحو الأسواق الخارجية قد تأثرت الى أقصى حد بالآثار الجانبية السلبية للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافية الاتحادية. وقد نجم القدر الأكبر من الخسائر التجارية التي تكبدتها بلغاريا عن تعطيل الطرق التجارية التقليدية لصادراتها في اتجاه بلدان أوروبا الوسطى والغربية، مما نتج عنه خفض هام لمستوى العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان. وتبلغ تقديرات الخسائر المباشرة التي تكبدتها بلغاريا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، وهي تقديرات أعدت بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١,٦ بليون دولار. وبلغ مجموع خسائر بلغاريا المباشرة وغير المباشرة للفترة ذاتها ٨ بلايين دولار.

٢١ - وتعرب بلغاريا في رسالتها عن الرأي بأن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا تمام الاستعداد للاستجابة بصورة مرضية للصعوبات والنتائج السلبية وغير المتنبأ بها المترتبة على الجزاءات بالنسبة للدول المجاورة. وتقترح بلغاريا أن يتم تقديم المساعدة بالطرق التالية بعد وقف الجزاءات: (أ) تسهيل وصول الشركات من الدول المتضررة المهتمة الى أوامر الشراء لأغراض المساعدة الانسانية الى البوسنة والهرسك والى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ و (ب) مشاركة الشركات من الدول المتضررة في التعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع في المناطق المنكوبة من جراء الأزمة في يوغوسلافيا السابقة؛ و (ج) تحسين الهياكل الأساسية الاقليمة وخاصة ممرات النقل على أساس الأولية عبر أراضي بلغاريا، على النحو الذي حدده مؤتمر وزراء النقل للبلدان الأوروبية المعقود في كريت في آذار/مارس ١٩٩٤. ويسترعى الاهتمام بوجه خاص الى ضرورة تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، خاصة في ضوء إعلان صوفيا الخاص بعلاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، الذي اعتمده اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا المعقود في صوفيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر الوثيقة A/51/211-S/1996/551).

٢٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة الى الدول الثالثة المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات، تؤكد بلغاريا من جديد الأهمية التي توليها لانشاء آلية لتنفيذ المادة ٥٠ تنفيذا فعالا. وهي ترى أن هذه الآلية ينبغي أن تستند الى ادراك أن تطبيق الجزاءات عمل جماعي وأن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تتقاسم بانصاف أعباء الضائقة التي تعاني منها الدول الثالثة المتضررة؛ وتقدم بلغاريا عدة مقترحات واقتراحات هادفة الى التقليل الى الحد الأدنى من أثر الجزاءات غير المباشر على دول ثالثة. وبخصوص المساعدة الاقتصادية، استرعى الاهتمام بصورة خاصة الى الاقتراحات التالية: (أ) استكشاف إمكانية إنشاء صندوق استئماني لتقديم مساعدة مالية الى الدول الثالثة المتضررة من جراء فرض الجزاءات؛ (ب) تقديم مساعدة مالية من جانب المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المساعدة على دفع الديون ومنح القروض في حالات الطوارئ بشروط ميسرة الى حد بعيد؛ (ج) النظر في جميع أشكال الدعم الأخرى، بما في ذلك المساعدة المباشرة، نقدا أو عينا، وباتاحة مصادر بديلة للتوريد وأسواق بديلة، واتفاقات لشراء سلع أساسية محددة، وتسويات تعويضية للتعريفات الدولية، وتقديم المساعدة الى البلدان المتضررة للنهوض بالاستثمارات والتعاون التقني.

٢ - البلدان المانحة

٢٣ - بصورة عامة، شاطرت البلدان المانحة، والبلدان الأخرى التي ردت على مذكرة الأمين العام الشفوية القلق ازاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول المتضررة من جراء قطع علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتعطيل الروابط التقليدية في المنطقة. وسلم جل البلدان، مبدئيا، بضرورة تقديم مساعدة الى الدول المتضررة. وقدمت عدة دول (الاتحاد الروسي، ألمانيا، تايلند، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) معلومات محددة بشأن المساعدة المالية أو التقنية أو الإنسانية التي قدمتها الى البلدان المعنية. وبالإضافة الى ذلك، رأت بعض البلدان، مثل الجمهورية العربية السورية، أن وقف الجزاءات ينبغي أن يساعد في التقليل من حدة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدول المتضررة. وشجعت بلدان أخرى، ومنها ألمانيا مثلا، الدول المتضررة على الاشتراك بفاعلية في مشاريع التعاون الإقليمي والجهود الدولية الرامية الى التعمير وإعادة التأهيل للمناطق المنكوبة بالصراع في يوغوسلافيا السابقة.

٢٤ - وكررت ألمانيا تأكيد أنها، بوصفها احدى الدول الضفية لنهر الدانوب، تضررت بالجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤، انخفضت التجارة الألمانية مع صربيا والجبل الأسود من ٤ بلايين مارك ألماني الى ٩٠ مليون مارك ألماني، ثم ارتفعت الى ١٣٢ مليون مارك ألماني في ١٩٩٥. ومع ذلك، قدمت ألمانيا مساعدة شاملة الى بلدان أخرى متضررة من جراء الجزاءات ولا سيما البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. على الصعيد الثنائي، يشمل "برنامج التغيير الألماني" التعاون التقني وخدمات المشورة في مجالات مثل الخصخصة، والسياسات الاجتماعية، والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنهوض بالتجارة وإعادة توجيهها نحو الاتحاد الأوروبي، وتطوير الهياكل الأساسية البديلة. وعلى سبيل المثال، أسهمت ألمانيا بمبلغ ٥ ملايين مارك ألماني بنهاية

عام ١٩٩٥ لتمديد نفق السكة الحديدية بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلغاريا، ورصدت للمشروع ذاته مبلغا إضافيا قدره ٣٠ مليون مارك ألماني لعام ١٩٩٦.

٢٥ - وقدمت ألمانيا أيضا بيانات غير مفصلة عن مساعدتها التقنية الثنائية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٣ للبلدان المتضررة التاليـــة: ألبانيا (٩,٧ مليون مـــارك ألماني)، أوكرانيا (٨٢,٢ مليون مارك ألماني)، بلغاريا (٥٠ مليون مارك ألماني)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٢٤ مليون مارك ألماني)، جمهورية مولدوفا (١٢,٢ مليون مارك ألماني)، رومانيا (٢٨ مليون مارك ألماني)، هنغاريا (٥٧ مليون مارك ألماني). وبالإضافة الى ذلك، اشتركت ألمانيا فـــي برامج المساعدة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وبرنامج تقديم المساعدة لرابطة الدول المستقلة. وقد اشتملت مساهمات ألمانيا في أول هذين البرنامجين في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مبلغ ٤٨٠ مليون وحدة نقد أوروبية لبلغاريا، و ٥٨٠ مليون وحدة نقد أوروبية لهنغاريا، و ٥٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية لرومانيا. وفي إطار برنامج تقديم المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة، التزم بمبلغ ٤٨,٢ مليون وحدة نقد أوروبية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ لجمهورية مولدوفا ورصد لأوكرانيا مبلغ ٥٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية للفترة ١٩٩٩-١٩٩٦.

٢٦ - وأبلغت ألمانيا أيضا عن تكاليف متنوعة تكبدتها نتيجة للصراع في يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن المساهمة في الجهود الدولية لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في المنطقة. ومنذ ١٩٩٢، أنفقت ألمانيا ١٤ بليون مارك ألماني (٣,٦ بليون مارك ألماني في السنة) على اللاجئين والأشخاص المشردين من جمهورية يوغوسلافيا السابقة؛ ويبلغ مجموع مساعدتها الإنسانية الرسمية منذ اندلاع الصراع ١,١ بليون مارك ألماني. وشملت حصة ألمانيا مما تم تقديمه من معدات وأفراد لأغراض الرصد الدولي للجزاءات ١٠ ملايين مارك ألماني لبعثات المساعدة على تطبيق الجزاءات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الى أيار/مايو ١٩٩٦؛ و ٣ ملايين مارك ألماني لمساعدة شرطة وجمارك اتحاد أوروبا الغربية على نهر الدانوب في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٣ الى أيار/مايو ١٩٩٦؛ و ٢٧ مليون مارك ألماني لعملية "الحراسة اليقظة" المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية في عام ١٩٩٦. وفضلا عن ذلك، بلغ مجموع المساهمة المالية الألمانية في تعمير المناطق المنكوبة بالصراع ١٧٥ مليون مارك ألماني في ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يبلغ ٦٠٠ مليون مارك ألماني في ١٩٩٩.

٢٧ - أبلغ الاتحاد الروسي عن التدابير التالية المتخذة بخصوص أوكرانيا ورومانيا وهنغاريا وبلغاريا. في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، وقعت اتفاقات مع أوكرانيا بشأن إعادة هيكلة دينها فيما يتعلق بائتمان حكومي، وبشأن مبادئ لتسوية مشكلة دينها فيما يتصل بامدادات الغاز الطبيعي في ١٩٩٤، وبالمدفوعات الجارية للتزويد بالغاز الطبيعي في ١٩٩٥؛ وقد تم بموجب تلك الاتفاقات ارجاء مدفوعات قدرها ٢,٥ بليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدرجت رومانيا ضمن البلدان المستفيدة من مخطط أفضليات الاتحاد الروسي، مما ينتج عنه تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة (خفض بنسبة ٢٥ في المائة في تاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦) للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع الرومانية التي تدخل الاتحاد الروسي. وعملا بأحكام اتفاق مبرم في نيسان/أبريل ١٩٩٤، تم في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ تسديد زهاء نصف ديون الاتحاد السوفياتي السابق

المستحقة لهنغاريا (١,٧ بليون دولار) وذلك من خلال التزويد بالآلات والمعدات، في حين يتواصل حاليا تنفيذ عدد من العقود لتسديد رصيد الدين (٩٥٠ مليون دولار، بما في ذلك الفائدة). وعملا باتفاق مبرم في آذار/مارس ١٩٩٥، سيتم تسديد دين الاتحاد الروسي مستحق لبلغاريا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار عن طريق توريد شحنات من المعدات الصناعية والآلات وقطع الغيار.

٢٨ - أعلمت تايلند الأمانة العامة بأن حكومتها أسهمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار عن طريـــق لجنة الصليب الأحمر الدولية للمستشفى المحلي في بيهاتش، البوسنة والهرسك، وفيما بعد بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار للأنشطة الميدانية التي يتضطلع بها تلك اللجنة.

٢٩ - قدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بيانات مفصلة عن المساعدة التي قدمتها لألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وهنغاريا. على الصعيد الثنائي، تقررت مخصصات الميزانية لصندوق الدراية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي: ١ مليون جنيه لألبانيا، ٢,٧ مليون جنيه لبلغاريا، ٤,٥ مليون جنيه لهنغاريا، ٤,٣ مليون جنيه لرومانيا، ٠٠٠ ٨٠٠ جنيه لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، و ٧ ملايين جنيه (١٩٩٥-١٩٩٦) لأوكرانيا. وفضلا عن ذلك خصص لهذه البلدان الستة ما يربو على ٠٠٠ ٨٠٠ جنيه في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ لمنح دراسية وبلغت حصتها الكلية لنفس الفترة من مخصصات المجلس البريطانـــي والقسم العالمي لهيئة الإذاعة البريطانية ٧ ملايين جنيه و ٦,١ مليون جنيه على التوالي.

٣٠ - على الصعيد المتعدد الأطراف، لم تنفك المملكة المتحدة تشارك في برامج المساعدة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي وفي عمليات المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وكذلك في عمليات إقراض البلدان المتضررة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتبلغ مساهمة المملكة المتحدة (١٦ في المائة من الميزانية) في برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد ٢٧٦,٩ مليون جنيه التزم بها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ لألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وهنغاريا، و ٤١,٣ مليون جنيه خصصت لتلك البلدان لعام ١٩٩٦. أما أوكرانيا، فقد حصلت على المساعدة من خلال برنامج تقديم المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة بمبلغ ٣٢,٧ مليون جنيه التزم به للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (يضاف إليه مبلغ ١٨,٨ مليون جنيه لعام ١٩٩٦).

٣١ - قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ١١ مليون دولار تقريبا أثناء فترة الجزاءات الاقتصادية في تقديم المساعدة التقنية للدول المتضررة. وقد أنفق زهاء ٦ ملايين دولار للمساعدة في بناء طرق بديلة حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأنفق ما تبقى على المعدات وعلى التدريب لسلطات مراقبة الحدود في دول "المواجهة".

باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة

٣٢ - في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كان عدد المنظمات التي قدمت معلومات مستكملة عن أنشطتها في مجال تقديم المساعدة في الدول المتضررة ١٢ منظمة. ووردت ردود من الوكالات المتخصصة التالية: منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ووردت أيضا ردود من عدة برامج وصناديق للأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتبين من الردود الواردة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه أنها واصلت، جميعها، تقديم الدعم الإنمائي للبلدان المتضررة. وقد أسهمت هذه الأنشطة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتلقية، وبالتالي أبطلت بطريقة غير مباشرة أثر الجزاءات. بيد أن الأنشطة لم تكن، في العديد من الحالات، متصلة، مباشرة، بالنتائج الفورية للجزاءات، وهي لهذا السبب، لا تنعكس على النحو الكامل في الفرع التالي من التقرير. يركز الفرع أساسا على دعم ميزان المدفوعات، وتنمية قطاع النقل والهياكل الأساسية، والمساعدة في النهوض بالتجارة والاستثمار، المقدمة إلى البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى، دون مراعاة لما إذا كانت قد استندت رسميا إلى المادة ٥٠ من الميثاق.

١ - البنك الدولي

٣٣ - لم ينفك البنك الدولي ينفذ طائفة متنوعة من برامج تقديم الدعم إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المتضررة من جراء الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتشمل هذه المساعدة دعم ميزان المدفوعات، وتمويل المشاريع، والتعاون التقني. ونظرا للنداءات التي وجهت لطلب مساعدة اقتصادية خاصة، فقد استعرضت هذه البرامج على أساس كل حالة على حدة، من أجل تحقيق استجابتها، قدر المستطاع، إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان المتضررة.

٣٤ - في ألبانيا، يمول البنك مشروعا أولا للنقل يهدف إلى ترميم فروع من طريق ممر النقل بين الشرق والغرب، ومشروعا خاصا بالطرق الريفية لتحسين الوصول إلى الأسواق، فضلا عن مشروع للتقليل من فقدان الطاقة، ومشروع لنقل الطاقة وتوزيعها لتحسين الهياكل الأساسية والتقليل من الخسائر، وبذلك ينخفض إلى الحد الأدنى التعويل على الاستيراد المؤقت للطاقة الكهربائية من بلدان مجاورة. وفي المستقبل القريب، يتوقع إجراء مفاوضات بشأن مشروع وطني للطرق يتبعه بعد مدة قصيرة مشروع ثان للنقل يتم في إطاره تمويل أعمال الترميم والتحسين في ميناء دوريس، ألبانيا، وعلى طول فروع إضافية من طريق الممر بين الشرق والغرب.

٣٥ - أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في البنك الدولي في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وبأثر رجعي اعتبارا من ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وفيما يلي أهداف البنك في البلد: دعم إعادة التأهيل على نطاق واسع للهياكل

الأساسية والقطاع الاجتماعي، مما ينبغي أن يحفز الانتعاش الاقتصادي وأن يوجد العمالة؛ وتعزيز المؤسسات وإعادة بنائها؛ والقيام، في الوقت نفسه، بدعم الانتقال إلى اقتصـــاد قائم على أساس السوق. وقد استخدمت موارد البنك في شكل "رأس مال أولي" - مع موارد مقدمة من مانحين آخرين - لتمويل مشاريع تشمل طائفة متنوعة من القطاعات. وكخطوة أولى، أنشأ البنك صندوقا استئمانيا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ممولا من فائضه للقيام، على أساس السرعة، بدعم عمليات الطوارئ في البلد. وتتضمن مجموعة أولى من مشاريع الطوارئ، وهي سبعة مشاريع تمت الموافقة عليها في شباط/فبراير - أيار/مايو ١٩٩٦، مشروعا للإنعاش (منحة قدرها ١٥ مليون دولار وائتمان بمبلغ ٣٠ مليون دولار)؛ ومشروعا لإعادة بناء المزارع (ائتمان بمبلغ ٢٠ مليون دولار)؛ ومشروعا للأعمال العاجلة في مجالات المياه والإصحاح والنفايات الصلبة (ائتمان بمبلغ ٢٠ مليون دولار)؛ ومشروعا لإعادة بناء مرافق النقل (ائتمان بمبلغ ٣٥ مليون دولار)؛ ومشروعا لإعادة تأهيل ضحايا الحرب (منحة قدرها ٥ ملايين دولار)؛ ومشروعا لإعادة بناء مرافق التعليم (منحة قدرها ٥ ملايين دولار)؛ ومشروعا لإعادة بناء مرافق التدفئة على صعيد الإقليم (ائتمان بمبلغ ٢٠ مليون دولار). وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، وافق البنك على ائتمانات من المؤسسة الإنمائية الدولية بلغ مجموعها ٧٥,٦ مليون دولار لمجموعة ثانية من عمليات الطوارئ وهي خمس عمليات في ميادين إزالة الألغام البرية (٧,٥ ملايين دولار)، وترميم المساكن (١٥ مليون دولار)، وإعادة بناء مرافق الطاقة الكهربائية (٣٥,٦ مليون دولار)، والأشغال العامة والعمالة (١٠ ملايين دولار)، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم (٧,٥ ملايين دولار). وقد بدأ بالفعل صرف الأموال على أنشطة إعادة البناء ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح ائتمان للمساعدة الانتقالية، في إطار الإقراض المعتاد للمؤسسة الإنمائية الدولية، بدعم ميزان المدفوعات وتقديم دعم مالي لجهود حكومات الولايات المتحدة والحكومة الاتحادية في إعادة الإدماج الاقتصادي وبناء المؤسسات والانتعاش الاقتصادي.

٣٦ - في بلغاريا، ركزت المساعدة المقدمة من البنك في السنة الماضية على قطاع الهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي. وتمت الموافقة على مشروع لإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية بتكلفة ٩٥ مليون دولار، ومشروع لإعادة هيكلة قطاع الصحة بتكلفة ٢٦ مليون دولار. ويعمل حاليا فريق تابع للبنك مع الحكومة لوضع برنامج لإصلاح مؤسسات الدولة.

٣٧ - ولكرواتيا، وافق البنك، في أيار/مايو ١٩٩٦، على قروض جديدة للمشاريع التالية: (أ) مشروع لتطوير أسواق رأس المال بتكلفة ٩,٥ ملايين دولار، يهدف إلى دعم استثمار القطاع الخاص من خلال تطوير أسواق رأس المال؛ (ب) مشروع للمساعدة التقنية بتكلفة ٥ ملايين دولار لدعم خصخصة المؤسسات العامة وتمويل دراسات التسعير في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة؛ (ج) مشروع لدعم المزارعين بتكلفة ١٧ مليون دولار للمساعدة في تقديم خدمات القطاع الخاص في ميدان الزراعة. والمشروع الذي تم تحقيق تقدم كبير في إعداده هو المشروع الأساسي لتكيف قطاع المؤسسات والقطاع المالي بتكلفة ٨٠ مليون دولار، الذي سيدعم بقرض لإنعاش الاستثمار من أجل المساعدة في تمويل دورة جديدة من استثمارات القطاع الخاص. ويجري حاليا تصميم مشروع تعمير ثان لترميم الشبكات الإقليمية للنقل والطاقة والمياه التي تضررت من جراء الحرب. وأجريت أيضا محادثات مع الحكومة بشأن مشروع طوارئ محتمل للتعمير في

سلافونيا الشرقية عقب نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى البنك مجموعة من المشاريع المحتملة ترمي إلى تحسين مستوى شبكات المياه والمجاري، وتحسين الهياكل الأساسية للمرافئ، ودعم التحسينات الحضرية في زغرب، ورفع مستوى السكك الحديدية.

٣٨ - في هنغاريا، قدم البنك دعما لميزان المدفوعات بواسطة خمسة من قروض التكيف والقروض البرنامجية. ويجري حاليا إعداد عمليتي تكيف رئيسيتين إضافيتين - قرض لقطاع المؤسسات والمالية، وقرض لتكيف المالية العامة. ويشمل الإقراض الاستثماري طائفة متنوعة بقدر هائل من القطاعات (قطاعات إعادة الهيكلة الصناعية، والطاقة والبيئة، والطرق والنقل الحضري، والقطاع الاجتماعي)، وهو يهدف إلى دعم تنمية القطاع الخاص من خلال مشاريع يمكن أن تساعد على إزالة المعوقات وتحسين فعالية استثمارات القطاع العام. ويتواصل حاليا إعداد مشاريع استثمارية أخرى في ميادين الطاقة، ومرافق الخدمات البلدية، والبيئة.

٣٩ - في رومانيا، ركز البنك مساعدته على تقديم الدعم لميزان المدفوعات لبرنامج الحكومة المتعلق بالتثبيت والإصلاح الهيكلي، وذلك خاصة بواسطة قرض بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار لتكيف قطاع المؤسسات والمالية تمت الموافقة عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتكمل القرض عدة مشاريع أخرى يمولها البنك، بما في ذلك مشروع لإعادة تأهيل قطاع الطاقة بتكلفة ١١٠ ملايين دولار؛ ومشروع لإعادة تأهيل السكك الحديدية بتكلفة ١٢٠ مليون دولار؛ ومشروع للعمالة والحماية الاجتماعية بتكلفة ٥٥,٤ مليون دولار.

٤٠ - في سلوفينيا، نظرا للارتفاع النسبي لدخل الفرد في البلد، ركز البنك دعمه على أولويات عالية منتقاة. ويجري حاليا إعداد أربعة مشاريع جديدة في ميادين الإدارة والرقابة البيئيتين، وإنعاش الاستثمار، وتنمية مرافق الري.

٤١ - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لم ينفك البنك يدعم بقوة جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية. في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وافق البنك على مشروع لتسهيل النقل العابر تبلغ تكلفته ٢٤ مليون دولار من أجل تحسين مستوى أجزاء من ممر النقل بين الشرق والغرب وتحسين نقاط عبور حدود البلد مع ألبانيا وبلغاريا. وبالإضافة إلى ذلك، وافق البنك في أيار/مايو ١٩٩٥ على عمليتين (كلتاهما بشروط ميسرة من المؤسسة الإنمائية الدولية) بتكاليف تبلغ ٩٩ مليون دولار لدعم برنامج الإصلاح الذي تضطلع به الحكومة في قطاع المؤسسات والقطاعين المصرفي والاجتماعي. وقد أتيح مستوى مرتفع بصورة استثنائية من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، اعترافا بالظروف الخاصة للبلد بما في ذلك الآثار غير المواتية المترتبة على الجزاءات. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تمت تعبئة موارد إضافية للمساعدة المالية والتقنية في الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري الذي نظمه البنك. وإلى غاية أيار/مايو ١٩٩٦، تمت الموافقة على عمليتين تبلغ تكاليفهما ٢٠ مليون دولار وعرضت على المجلس عمليتان أخريان منهما قرض/ائتمان للتكيف الهيكلي (٤٢ مليون دولار).

٢ - صندوق النقد الدولي

٤٢ - في بداية ١٩٩٥، كانت جميع البلدان الثمانية التي استندت إلى المادة ٥٠ من الميثاق فيما يتصل بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - ألبانيا وأوغندا وأوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا - قد استفادت من موارد الصندوق أثناء فترة تطبيق الجزاءات، في دعم البرامج الرامية إلى التصدي للصعوبات التي تواجهها موازين مدفوعاتها. وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٦، وافق الصندوق على مساعدة مالية إضافية لأوكرانيا ورومانيا وهنغاريا تبلغ قيمتها الكلية ١,٧ بليون دولار وتشمل ترتيبا احتياطيا جديدا لهنغاريا (مجموع المبالغ المتاحة ٣٨١,٤ مليون دولار)؛ وتمديدا وزيادة للترتيب الاحتياطي لرومانيا (من ١٩٠,٧ مليون دولار إلى ٤٦٣,٢ مليون دولار)؛ وترتيبا احتياطيا جديدا لأوكرانيا (٨٦٤,٦ مليون دولار).

٤٣ - وفي الفترة من أيار/مايو ١٩٩٢ إلى أيار/مايو ١٩٩٦، زاد ما صرفه الصندوق للبلدان المتضررة الثمانيـــة على ٣ بلايين دولار، وهو ما يشكل زيادة بمبلغ ٧١٠ ملايين دولار على السنة الماضية. وقد قامت كافة البلدان المتضررة بالسحب بموجب الترتيبات الاحتياطية وكان جلها مؤهلا لتلقي مدفوعات من الصندوق أو للقيام بالشراء في إطار المرافق الخاصة للصندوق. مثل مرفق التكيف الهيكلي المعزز (أوغندا (١٤٥,٣ مليون دولار) و (ألبانيا (٤٤,٩ مليون دولار))؛ ومرفق التحول الشامل (أوكرانيا (٧٢٠,٧ مليون دولار) وبلغاريا (١٦٨ مليون دولار) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣٥,٨ مليون دولار) ورومانيا (٢٧٢,٥ مليون دولار) وسلوفاكيا (١٨٦ مليون دولار)). وفضلا عن ذلك، وافق المجلس التنفيذي للصندوق، بالفعل، على ما مجموعه ١,٦ بليون دولار من المبالغ الإضافية أو المتبقية وهي مبالغ أصبح بالإمكان صرفها رهنا بمقتضيات الجدول الزمني والشروط المحددة بموجب الترتيبات.

٤٤ - وعند تقديم المساعدة المالية للبلدان المتضررة، أخذ الصندوق في الاعتبار، في جملة أمور، قوة السياسات الاقتصادية للبلد واحتياجات ميزان مدفوعاته، بما في ذلك تقديرات الآثار غير المواتية المترتبة على الجزاءات. ويواصل الصندوق مساعدة البلدان المتضررة من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في التغلب على المشاكل الاقتصادية المتبقية، وذلك على غرار ما يفعله مع جميع أعضائه.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٥ - متابعة للأنشطة التي اضطلع بها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، (انظر A/50/423، الفقرات ٥٤ - ٥٧) مضى البرنامج قدما في تنفيذ برنامجه الإقليمي لتقديم المساعدة في تحسين الطرق البرية البديلة حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مساعدا بذلك في التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار غير المواتية المترتبة على الجزاءات بالنسبة للبلدان المجاورة. وقد أكملت الأشغال المدنية في نقاط عديدة

لعبور الحدود في ألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا. ونتيجة لذلك تحسنت إلى حد بعيد الإمكانات فيما يتعلق بممر النقل بين الشرق والغرب الذي يخترق منطقة البلقان.

٤٦ - في البوسنة والهرسك، قامت، في آذار/مارس ١٩٩٦، بعثة كبرى للبرمجة مشتركة بين الوكالات ويرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين مجموعة من المشاريع تتكون من ٤٦ مشروعا وتبلغ تكلفتها الكلية ١١٢ مليون دولار. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ فتح البرنامج مكتب ممثله المقيم ووافق على مرحلة أولى من برنامج المساعدة (بتكلفة كلية تبلغ ١٢,٤ مليون دولار) في إطار برنامج لإعادة التأهيل والتنمية سيمول بمبلغ ١,٤ مليون دولار من موارد البرامج الخاصة وتمول البقية من رقم التخطيط الإرشادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن طريق تقاسم التكلفة أو مساهمات في صندوق استئماني من البلدان المهتمة. وردت التبرعات الأولى من اسبانيا (٠٠٠ ٩٥٠ دولار) وإيطاليا (٠٠٠ ٧٠٠ دولار) والنمسا (٠٠٠ ٢٠٠ دولار) واليابان (٣٠,٨ مليون دولار). وقد بدأت بالفعل العمليات الأولية لدعم البرامج الإنمائية الثلاثة للمناطق، وهي برامج توجد مقارها في ليفنو، وبيهاتش، وبانيالوكا، على التوالي.

٤٧ - في كرواتيا، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثا بمهمة متعددة القطاعات لتقييم الاحتياجات من أجل التعمير والإنعاش مع التشديد بوجه خاص على الاحتياجات الطويلة الأجل للاجئين والأشخاص المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا تحديد مشروع لإعداد برنامج إنمائي خاص بإقليم سيبينيك، من شأنه أن يسمح بتهيئة بيئة عمرانية واقتصادية ملائمة لإعادة استيعاب الأشخاص المتضررين من جراء الصراع والمشردين.

٤٨ - منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية في الدعم الذي يقدمه إلى سلوفينيا لتنمية الموارد البشرية، والخصخصة وإصلاح القطاع العام، والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٩ - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يقوم حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة بمساعدة الحكومة في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية. ويتواصل حاليا استعراض عدد من مقترحات المشاريع المتصلة، في جملة أمور، بالنهوض بالاستثمارات، والإدارة البيئية، وإنتاج الرخام والصوان.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٥٠ - في سياق برنامج المساعدة الذي يضطلع به، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المساعدة لحكومة ألبانيا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ في تنظيم جولات دراسية ودورات تدريبية، في ايرلندا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا وهنغاريا، لكبار المسؤولين والموظفين الحكوميين وموظفي المركز الألباني للنهوض بالاستثمار الأجنبي. وساعدت الأونكتاد المركز أيضا في حوسبة نظامه الخاص بتسجيل ورصد الاستثمارات

وفي إنجاز دراسات تحليل مالي لـ ١٦ مشروعا استثماريا في ألبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم إلى مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى للقيام بمهام في استراليا وإيطاليا وسويسرا لتشجيع الاستثمار.

٥١ - يجري حاليا تنفيذ نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية في أوغندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا. وقررت ألبانيا اعتماد النظام وما زالت المفاوضات النهائية جارية في هذا الشأن.

٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٢ - قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيها من أجل التصدي للآثار الجانبية المترتبة على الجزاءات. واشتركت اللجنة في تاريخ حديث جدا في محفل الأعمال التجارية للبحر الأسود، المعقود في بوخارست في أيار/مايو ١٩٩٦ حيث ترأست اجتماعا رفيع المستوى معنيا بعملية التعمير في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك إشراك البلدان المتضررة في تلك العملية.

٥٣ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، رحبت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بالتقدم المحرز في إعادة حرية الملاحة على نهر الدانوب بعد وقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأعربت عن قلقها إزاء استمرار السلطات اليوغوسلافية في فرض رسوم على السفن التي تخترق إقليم الجمهورية الاتحادية في مرور عابر على نهر الدانوب. وقد اعتبرت أن ممارسة فرض الرسوم غير مقبولة ومضرة بنظام حرية الملاحة على ذلك النهر الدولي وينبغي، بالتالي، أن تتوقف فورا.

٥٤ - واللجنة الاقتصادية لأوروبا هي الوكالة المنفذة لمشروعي طريق السيارات الرئيسي عبر أوروبا وخط السكك الحديدية عبر أوروبا، اللذين يشملان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المتضررة من جراء الجزاءات. ولم ينفك المشروعان كلاهما يسهمان في توسيع الهياكل الأساسية من الطرق والسكك الحديدية وتحسين مستواها، فساعدا بذلك البلدان المعنية في التغلب على آثار الجزاءات.

جيم - متابعة المبادرات وترتيبات المساعدة على الصعيد الإقليمي

٥٥ - نتج عن الاجتماع الخاص المخصص لكبار المسؤولين، الذي عقده مؤتمر التعاون والتنمية في أوروبا في فيينا في أوائل ١٩٩٤، وضع نهج عملي لتقديم الدعم، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لعدة مشاريع هامة خاصة بالهياكل الأساسية في البلدان المتضررة، ولإدراج تلك المشاريع في منظور إقليمي أطول أجلا للتنمية الاقتصادية (انظر A/49/356، الفقرات ٦٨-٨٥). وترد موجزة أدناه معلومات مستكملة بشأن الوفاء

بالالتزامات التي تحملها المانحون في اجتماع فيينا وفي إطار متابعته، وهي معلومات قدمها الاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

١ - الاتحاد الأوروبي

٥٦ - يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم، وبصورة خاصة بواسطة ميزانية برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، للأنشطة المتصلة بالهياكل الأساسية لعبور الحدود وتيسير الإجراءات الجمركية في منطقة البلقان. وقد كانت مخصصات الميزانية لعام ١٩٩٥ (٨٣,٥ مليون وحدة نقد أوروبية) لمشاريع الهياكل الأساسية لعبور الحدود في المنطقة أدنى إلى حد ما مما كانت عليه في ١٩٩٤ (٩٨,٤ مليون وحدة نقد أوروبية). بيد أن هذا ينبغي أن ينظر إليه في ضوء تحسن الحالة في المنطقة من حيث انخفاض عدد ساعات الانتظار في أهم نقاط عبور الحدود. وقد انخفض متوسط فترات الانتظار من ١٢ ساعة إلى ٣ ساعات، مما يظهر بوضوح أن نتائج الاستثمارات السابقة في الهياكل الأساسية كانت إيجابية. وقد تأكد حقا من أحدث الأرقام أن الاتجاه المتمثل في انخفاض فترات الانتظار عند نقاط عبور الحدود متواصل. وتمثل مشاريع الهياكل الأساسية الممولة في إطار ميزانية ١٩٩٥، إلى حد بعيد، مواصلة لمشاريع بدأت في سنوات سابقة لإعادة تأهيل الطرق وتحسين مستواها، وتعصير مرافق عبور الحدود، والتزويد بمعدات المراقبة الجمركية والاتصالات في ألبانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا (انظر A/50/423، الفقرة ٦٤). وقد تم بالفعل تنفيذ بعض المشاريع، في حين ستكمل المشاريع المتبقية بنهاية ١٩٩٦.

٥٧ - وعلى الصعيد الجمركي، نظمت اللجنة الأوروبية في خلال السنة الماضية عدة اجتماعات بين المانحين والبلدان الـ ١١ المشاركة (ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والنمسا وهنغاريا واليونان) بغية استعراض اشتغال الممرين الجمركيين ذوي الأولوية اللذين أنشئا للتقليل من الازدحام في نقاط عبور الحدود نتيجة لتعطيل المرور العابر في يوغوسلافيا السابقة (انظر A/50/423، الفقرة ٦٦). ونتيجة للاستعراض، اعتمدت خطة قصيرة الأجل لتشغيل الممرين. وقد اتفق على توسيع الممرين الجمركيين الأول والثاني كليهما، وتطبيق الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود. وتشكيل لجان محلية، تتألف من السلطات المختصة، في مراكز عبور الحدود الواقعة في الممرين، للمساعدة في التوصل إلى حلول مشتركة للمشاكل العملية. واتفق أيضا على أن تنفيذ هذه التدابير يمكن أن يمول من خلال برنامج تيسير المرور العابر والتعصير الجمركي التابع لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وهو برنامج تبلغ ميزانيته الكلية ٩١ مليون وحدة نقد أوروبية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. وبنهاية ١٩٩٥ تم تسليم معدات جمركية قيمتها مليونين من وحدات النقد الأوروبية تقريبا لعدة بلدان مشتركة في دعم الممرين الجمركيين البلقانيين.

٢ - المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

٥٨ - وافق المصرف حديثا على عدد من المشاريع لتطوير الهياكل الأساسية وتمويل التجارة في عدة بلدان متضررة من جراء فرض الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن بين هذه المشاريع: مشروع لألبانيا لنقل الطاقة وتوزيعها (التكلفة الكلية: ٩٠ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ مشروع لبلغاريا لإعادة هيكلة شبكة السكك الحديدية (٢٣٤,٧ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ مشروع لهنغاريا لطريق للسيارات (٣٦٨,٢ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ مشروع لرومانيا لإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية (٣٢١,٧ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ ومشروع لإعادة تأهيل مطار سكوبيي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٢ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ ومشروع محطة يوجني الطرفية للمخصبات (٢٥,٥ مليون وحدة نقد أوروبية)؛ ومشروع "أوكريشفلوت" (٢٥,٧ مليون وحدة نقد أوروبية) لأوكرانيا. وتتجاوز التكلفة الكلية للمشاريع والبرامج الـ ١٥ ذات الصلة التي وافق عليها البنك لهذه البلدان الستة ٢,١ بليون وحدة نقد أوروبية. ويجري حاليا النظر في عدة مشاريع جديدة لبلدان المنطقة.

رابعا - مشاركة الدول المتضررة في إنعاش وتعمير المناطق المنكوبة بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة

٥٩ - دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، في قرارها ٥٨/٥٠ هاء، إلى تعزيز مشاركة موردين من البلدان المتضررة في جهود الإنعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وذلك، خاصة، بثلاث طرق هي: مشاركة أوسع نطاقا في تقديم المساعدة الإنسانية؛ توريد الإمدادات لوحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ دعم برامج الإنعاش الاقتصادي. وفي هذا الصدد، وردت معلومات من البنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك من إدارة علميات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة.

ألف - الإشراك في تقديم المساعدة الإنسانية

٦٠ - يشكل برنامج تقديم المساعدة الإنسانية إلى يوغوسلافيا السابقة جزءا هاما من مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ علمية السلام في المنطقة. وفي أحدث نداء موحد مشترك بين الوكالات، يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يطلب إتاحة مبلغ ٨٢٥,٧ مليون دولار للمساعدة الإنسانية في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، مع استهداف تخصيص ٥٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ للبوسنة والهرسك. وتواصل وكالات تقديم المعونة الإنسانية، التابعة للأمم المتحدة، التركيز على مساعدة السكان المتضررين من الحرب، في حين تعمل على تشجيع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم. وتطرق عدة مشاريع احتياجات الإنعاش وإعادة التأهيل للمجتمعات المتضررة من الحرب، وذلك من خلال أنشطة انتقالية تشمل بناء القدرات على الصعيد المحلي وبرامج الدعم الأطول أجلا. ومن مجموع الاحتياجات المحددة في النداء، كان مبلغ ٣٤٧,٣ مليون دولار متاحا في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦، مما يظهر

عجزا قدره ٤٧٨,٤ مليون دولار. إن نجاح العملية سيتوقف إلى حد بعيد على توافر الأموال من جميع المصادر لتمكين الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة المشاركة في العملية مباشرة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) والأطراف الأخرى النشطة فيها من أن تكفل، بصورة منسقة، الأداء الفعلي والفعال للبرنامج، وذلك، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى فرص توفير الإمدادات خاصة من جانب البلدان المتضررة.

١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦١ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لأغراض عمليات الإغاثة التي اضطلعت بها في يوغوسلافيا السابقة، بشراء المنتجات، وكذلك الخدمات، من البلدان المجاورة المتضررة من الجزاءات، وذلك، بصورة خاصة، من خلال الشراء المباشر من جانب قسم الإمدادات والنقل التابع لها في جنيف، ووحدة الشراء الإقليمية في زغرب، ومكاتب محلية أخرى. وبلغت النفقات الكلية للمفوضية على المشتريات للفترة من ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦ من تسعة بلدان مجاورة ١٩,٣ مليون دولار، ويشمل هذا المبلغ إمدادات المعونة الإنسانية من النمسا (٥٨٤ ٥٣٧ دولارا)؛ وملاءات من بيلاروس (١,١ مليون دولار)؛ ووقود الديزل من بلغاريا (٣ ملايين دولار)؛ والفحم ولوازم أخرى من الجمهورية التشيكية (٢,٩ مليون دولار)؛ والمواد الغذائية، ووقود التدفئة وأطر العجلات من هنغاريا (٢,٧ مليون دولار)؛ وخميرة وملاءات/ مناشف من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٥١٩ ٤٧١ دولارا)؛ وبطانيات من بولندا (٤,٢ مليون دولار)؛ وبنود متنوعة وخدمات نقل من سلوفينيا (٧٣٣ ٤٢٧ دولارا)؛ وخميرة من تركيا (٣,٩ مليون دولار). وتبلغ ميزانية ١٩٩٦ الكلية للمفوضية المخصصة للمنطقة ٣٥٣ مليون دولار، وهي تشمل ١٠٩ ملايين دولار للمأوى والمياه والإصحاح، و ٩٢ مليون دولار لتوفير اللوازم للعائدين، و ٣٦ مليون دولار للسوقيات والنقل، إلى غير ذلك، وبالتالي فهي تتيح فرصا أوسع نطاقا للحصول على إمدادات من البلدان المجاورة.

٢ - برنامج الأغذية العالمي

٦٢ - اشترى برنامج الأغذية العالمي المواد الغذائية من أوروبا الشرقية لأغراض عمليات التغذية الطارئة التي اضطلع بها، خاصة في يوغوسلافيا السابقة. وفي حدود الموارد النقدية المتاحة من المانحين، اشترى البرنامج في أثناء ١٩٩٥ وفي النصف الأول من ١٩٩٦ ما مجموعه ٢٤٠ ٥١ طنا متريا من مختلف السلع الأساسية الغذائية بتكلفة كلية (شاملة النقل) تقدر بمبلغ ١٥,٣ مليون دولار من بلدان متضررة، وهي بلغاريا (٥٠٠ ٧٤٢ دولار)، ورومانيا (٧,٣ ملايين دولار)، وسلوفاكيا (١٥٦ ٤٥٨ دولارا)، وهنغاريا (٦,٨ ملايين دولار). وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال استخدام ميناء بورغاس في بلغاريا وميناء بار في الجبل الأسود، دفع البرنامج رسوم التخزين والمعالجة والنقل. وعن طريق نقل ما يربو على ٠٠٠ ٤٥ طن من الأغذية عبر هذين الميناءين، أسهم البرنامج بأكثر من مليوني دولار في اقتصاد البلدين. وهو يدرس حاليا إمكانيات

إضافية لتلبية احتياجات المعونة الغذائية للفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ عن طريق الشراء من بلدان المنطقة.

باء - الوصول إلى فرص تزويد وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمواد والأغذية

٦٣ - لقد تطور دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة بصورة هائلة في خلال السنة الماضية، وذلك خاصة بإبرام اتفاق دايتون/باريس للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، نقلت المسؤوليات العسكرية لقوة الأمم المتحدة للحماية وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الإنفاذ في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، أنشئت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لإنجاز أو تنسيق بعض الوظائف المدنية التي دعا اتفاق السلام إلى أدائها. وحلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم، التي يتمثل هدفها الأساسي في إعادة إدماج المنطقة سلميا في جمهورية كرواتيا، مكان عملية الأمم المتحدة لإعادة الثقة في كرواتيا. وأصبحت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعثة مستقلة تماما. واستمرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا في رصد الأوضاع في شبه الجزيرة.

٦٤ - في حدود الإطار الموصوف أعلاه ووفقا لتفويض سلطة إبرام عقود الشراء أو الإيجار أو البيع للخدمات أو اللوازم أو المعدات أو الاحتياجات الأخرى، تشمل منطقة المشتريات المحلية لقوة الأمم المتحدة للحماية، منذ ١٩٩٢، جميع البلدان الأوروبية. وقد شكل ذلك تجديدا بالمقارنة مع تفويض السلطات للبعثات قبل ١٩٩٢، حين لم يكن يؤذن بالشراء محليا إلا من عدد محدود من البلدان من منطقة جغرافية معينة. ولذلك السبب، تمكنت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة من طلب تقديم العطاءات من بائعين محتملين من جميع البلدان الأوروبية، بما فيها البلدان المتضررة من جراء فرض الجزاءات. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقدت صفقات الشراء التجارية المحلية هذه، في جملة أمور، مع بائعين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣٣ أمر شراء قيمتها الكلية ٠٣٦ ٩٢٤ دولارا) وسلوفاكيا (أمر شراء واحد قيمته ٧٠٠ ٨ دولار) والنمسا (٤٧ أمر شراء قيمتها الكلية ٧٦٤ ٦٠٤ دولارا).

٦٥ - وهناك مصدران آخران لوصول البلدان المتضررة إلى فرص تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا بالإمدادات، وهما المشتريات التجارية وطلبات التوريد الموجهة عن طريق مقر الأمم المتحدة إلى الحكومات. ومن أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عقد مقر الأمم المتحدة صفقات شراء تجارية، في جملة أمور، مع بائعين من أوكرانيا (٣ أوامر شراء قيمتها الكلية ٧٤٠ ١٩٨ ٢ دولارا) وبلغاريا (أمر شراء واحد قيمته ٥٠٠ ٣٢٤ دولار). وشمل توزيع طلبات الشـــراء في الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيـــه ١٩٩٦، بموجب طلبات توريـــد، ٣ طلبات لأوكرانيا (٠٠٠ ٢٩ دولار)

و ٤ لتركيا (٠٠٠ ١٦٦ دولار) و ٤ للجمهورية التشيكية (٤٠٠ ٦٧ دولار) وأمر واحد لسلوفاكيا (٤٠٠ ٢ دولار). ويمكن توقع المزيد من عمليات شراء الإمدادات من البلدان المتضررة لتزويد وحدات حفظ السلام في المنطقة.

جيم - المساهمة في جهود التعمير والتنمية

٦٦ - إن التعمير والإنعاش الاقتصادي عنصران حاسمان في سعي المجتمع الدولي إلى إعادة إرساء السلم والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة. ويتيح برنامج التعمير والانتعاش ذو الأولوية في البوسنة والهرسك، الذي وضعته الحكومة بالاشتراك مع المصرف الأوروبي للإنعاش والتعمير واللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، الإطار للدعم الدولي بالمبلغ المطلوب الذي حدد بـ ٥,١ بليون دولار للاحتياجات المحددة وفقا لنظام أولويات على طول الثلاث أو أربع سنوات المقبلة (١٩٩٦-١٩٩٩). ويشمل البرنامج المتعدد القطاعات تقديم الدعم لتوليد العمالة واستئناف دورة الإنتاج، لا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وإعادة البناء في جميع قطاعات الهياكل الأساسية الحيوية، خاصة النقل والطاقة والمياه وإدارة النفايات، فضلا عن إزالة الألغام؛ وبناء المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرات الحكومة ووكالاتها في جميع المستويات على التنفيذ، بما في ذلك بعض الدعم لاحتياطي المصرف المركزي الجديد؛ والقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وكذلك التكاليف المتكررة مثل المرتبات، وإنشاء صندوق اجتماعي لأضعف فئات المجتمع.

٦٧ - أدت اللجنة الأوروبية، بالاشتراك مع البنك الدولي، الدور الرائد في تنسيق دعم المانحين وفي توفير الأموال اللازمة لجهود التعمير. وفي مؤتمرين للمانحين اشتركت اللجنة الأوروبية في استضافتهما مع البنك الدولي في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦، أعلن ممثلو ٥٠ بلدا و ٣٠ منظمة دولية تبرعات تفوق قميتها ١,٨ بليون دولار في شكل التزامات كلية لتلبية الاحتياجات من التمويل الخارجي في ١٩٩٦، لتعمير البوسنة والهرسك. وأعلنت اللجنة الأوروبية تبرعا إضافيا بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار للفترة المتبقية من عام ١٩٩٦، فضلا عن مساهمتها بزهاء ١٠٠ مليون دولار التي التزمت بها للربع الأول من السنة. وتتراوح الالتزامات الكلية التي أعلنها البنك الدولي للفترة المتبقية من ١٩٩٦ أيضا، بين ٣١٠ ملايين دولار و ٣٥٠ مليون دولار من موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وبلغت التبرعات التي أعلنها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير للفترة نفسها ١٠٠ مليون دولار. وقد بدأ صرف الأموال.

٦٨ - وفي إطار هذه العملية، أقامت اللجنة الأوروبية والبنك الدولي إجراءات شراء معجلة، استجابة للطبيعة الطارئة للعملية. وتشمل هذه الإجراءات المبسطة والمحسنة رفع الحدود القصوى لمختلف طرائق الشراء (العطاءات التنافسية الدولية، مثلا) وزيادة سرعة الانتقال من طور إلى طور آخر في عملية الشراء (من إصدار طلب تقديم العطاءات إلى العرض الفعلي للعطاءات، مثلا). والمانحون الآخرون مدعوون إلى اتباع إجراءات مماثلة وإلى كفالة التقيد بمبادئ الاقتصاد والفعالية والشفافية. وكطريقة بديلة، يمكن أن يساعد التمويل المشترك مع المؤسسات المتعددة الأطراف على تأمين الشفافية في عمليات الشراء، بما في ذلك الشراء من البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى في المنطقة.

٦٩ - حضرت المؤتمرين كافة دول المنطقة، بما فيها الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن الدول المتضررة بالجزاءات، وذلك بناء على دعوة من القائمين بالرعاية. ومن ضمن المانحين الثنائيين، أعلن تبرعات كل من: ألمانيا (٣٩,٣ مليون دولار)، وبلغاريا (٠٠٠ ١٠ دولار)، وتركيا (٢٦,٥ مليون دولار)، والجمهورية التشيكية (٦ ملايين دولار)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٠٠٠ ١٠ دولار)، ورومانيا (٠٠٠ ٢١٠ دولار)، وسلوفاكيا (١,٥ مليون دولار)، وسلوفينيا (٢,٩ مليون دولار)، وكرواتيا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)، والنمسا (١١,٥ مليون دولار)، وهنغاريا (مليون واحد من الدولارات)، واليونـــان (٧ ملايين دولار). وقد كانت المساهمات، في طبيعتها، متسقة عموما مع البرنامج في الأولوية، ولو أنه قد يتعين إجراء بعض التعديلات التي تنعكس فيها اهتمامات وأولويات المانحين المشاركين. وقد لوحظت أيضا نوعية التزامات المانحين وكذلك حجمها، إذ أن الطابع الميسر للمساهمة المقدمة ومرونتها يكتسيان أهمية حاسمة. وبما أن الأهداف تتمثل في زيادة الطلب المحلي وحفز استئناف النمو الاقتصادي وترسيخ السلم من خلال إيجاد العمالة، فقد حـُث جميع المانحين على توخي التساهل إلى أقصى حد في تمويل النفقات المتكررة والنفقات المحلية، عن طريق إسناد العقود إلى أقصى حد ممكن، للشركات المحلية والموظفين المحليين. كذلك، تود بعض المؤسسات المجاورة والمؤسسات المتضررة الأخرى أن يـُنظر، على أساس الأولوية، في إسناد عقود شراء المنتجات والخدمات إليها. واتفق على أن جهود المساعدة ينبغي أن تسهل التكامل والتعاون فيما بين الكيانات والجماعات المحلية في البوسنة والهرسك وكذلك في تنمية علاقات حسن الجوار في منطقة البلقان ككل.

٧٠ - وفي مؤتمر عـُقد في فلورانس، إيطاليا، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، أجرى مجلس تنفيذ السلم استعراضا لمنتصف المدة لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك التنفيذ في مجال التعمير الاقتصادي (انظر S/1996/446، الفقرات ٤٠-٥٢). وجاء في الملاحظات الختامية التي أدلى بها الرئيس، في جملة أمور، أن العمل التكميلي في البوسنة والهرسك وفي أوساط المانحين ضروري في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وفي حين يظل الدفع السريع للأموال التي تعهد بها المانحون أولوية قصوى، فإن سرعة العمل تتوقف إلى حد بعيد على مدى تعاون الأطراف ذاتها واستعدادها لتهيئة الظروف السياسية والإدارية التي يمكن أن يجري التنفيذ بسرعة في إطارها.

خامسا - الاستنتاجات

٧١ - عقب إبرام اتفاق دايتون للسلام، اتخذ مجلس الأمن مجموعة من الخطوات أدت إلى وقف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) والطرف الصربي البوسني (اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٩٦)، فضلا عن إنهاء حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة (في حزيران/يونيه ١٩٩٦). وتبعا لذلك، قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بشأن يوغوسلافيا بإعلام جميع الدول، بانتظام، بالتنقيحات المقابلة التي تجرى للمبادئ التوجيهية الموحدة لتسيير أعمـال اللجنة. وقد فتح وقـف العمل بنظام الجزاءات السبيل لاستئناف العلاقات التجارية تدريجيا، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص، النقل عبر جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية، وبذلك تم، بنسبة هائلة، تخفيف العبء الذي تتحمله الدول المجاورة والدول الأخرى في المنطقة التي تضررت من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال فترة الثلاث سنوات ونصف السنة السابقة.

٧٢ - وفي رسائل موجهة إلى الأمين العام أو إلى رئيس لجنة الجزاءات، أكدت ثلاث دول متضررة (أوكرانيا وبلغاريا وهنغاريا) أنها تكبدت خسائر وتكاليف هامة نتيجة لقطع العلاقات الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وخاصة بسبب تعطيل صلات النقل التقليدية في المنطقة. ودعت هذه الدول المجتمع الدولي، نظرا للأثر الطويل الأجل للجزاءات على حالتها الاقتصادية والاجتماعية العامة، إلى مواصلة إيلاء عناية خاصة للمشاكل المستمرة للبلدان المتضررة. وسعيا للحصول على الدعم لتخفيف الآثار الجانبية السلبية للجزاءات، قدمت دولتان مقترحات محددة ومفاهيمية موجهة إلى المجتمع الدولي عامة. عقب وقف نظام الجزاءات، أصبحت أهمية خاصة تولى لضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما في قطاعي النقل والهياكل الأساسية، فضلا عن تسهيل مشاركة البلدان المتضررة في جهود التعمير في يوغوسلافيا السابقة.

٧٣ - وبسبب العدد المحدود للردود التي تلقاها الأمين العام من الدول المانحة، لم يتسن إجراء تقييم كامل لمستوى المساعدة الاقتصادية الثنائية المقدمة إلى البلدان المتضررة. وفي حين بينت رسائل عديدة، بالتحديد، حجم المساعدة المقصود منها بصورة مباشرة التصدي للمشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن تنفيذ الجزاءات، فإن تقارير أخرى تشير إلى أنشطة المساعدة الجارية التي يضطلع بها المانحون لدعم عملية الانتقال في البلدان المتضررة ولا تذكر تقديم أموال تكميلية للتعويض عن الخسارات والتكاليف التي تكبدتها الدول المتضررة نتيجة للجزاءات. ورغم أن عدة من المشاريع المبلغ عنها لم يكن يُقصد منها، حصرا، أن تكون تدابير للمساعدة الخاصة هادفة مباشرة إلى التقليل من حدة الآثار العرضية السلبية المترتبة على نظام الجزاءات، فهي يرجَّح أن يكون قد ترتب عليها أثر إيجابي غير مباشر بالنسبة للبلدان المعنية. وعلاوة على ذلك، يرجح أن تستفيد جميع بلدان المنطقة من دعم المانحين بفاعلية لعملية التعمير في يوغوسلافيا السابقة.

٧٤ - ما زالت الكيانات المختصة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، تقوم، في حدود ولايات كل منها والمرافق القائمة والموارد المتاحة، بتنفيذ برامج هامة للمساعدة المالية والتقنية في البلدان المتضررة. واستجابة للنداءات المتجددة من أجل تقديم مساعدة اقتصادية خاصة، استُعرضت هذه البرامج، على النحو المناسب، لجعلها تستجيب، قدر المستطاع، إلى المشاكل الخاصة للبلدان المعنية. وفي حدود أولويات برامج الاستثمار في البلدان المتضررة، نظر البنك الدولي في الإمكانيات المتاحة لإعادة تصميم المشاريع ذات الصلة، وذلك بإعادة تخصيص الأموال في إطار القروض والائتمانات القائمة، والتوسع في الإقراض، مع مراعاة الاهتمامات المتصلة بالجزاءات. ونظرا للأثر غير المواتي للجزاءات على ميزان المدفوعات، كفل صندوق النقد الدولي تمكين البلدان المتضررة، حين تكون مؤهلة، من الوصول إلى موارده والحصول على الموافقة بشأن تمويل جديد، والسحب من مرافقه الخاصة. بيد أن هناك حاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية من جميع مصادر التمويل المحتملة، خاصة على الصعيد الثنائي والإقليمي، لطرق طائفة

متنوعة من المشاكل الاقتصادية المستمرة للبلدان المتضررة، ولا سيما الآثار الطويلة الأجل للجزاءات على اقتصاداتها.

٧٥ - تم السعي إلى تلبية الاهتمامات المحددة للبلدان المتضررة في مجالي النقل وتنمية الهياكل الأساسية، فضلا عن النهوض بالتجارة والاستثمار، من خلال مبادرات إقليمية خاصة وترتيبات لتقديم المساعدة، تحت رعاية منظمة التعاون والأمن في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنعاش والتعمير، وبالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى. وقد كان لبرنامج تقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي وبرنامج تقديم المساعدة لرابطة الدول المستقلة، اللذين يضطلع بهما المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، دور حاسم في إتاحة الأموال لمجموعة من المشاريع القصيرة الأجل لترميم وتحسين الطرقات، وتعصير تجهيزات عبور الحدود، والتزويد بمعدات المراقبة الجمركية والاتصالات في البلدان المجاورة المتضررة. لكن هناك حاجة لموارد إضافية هامة لإنجاز مشاريع أطول أجلا للنقل والهياكل الأساسية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لتشغيل ممرات النقل والجمارك ذات الأولوية في المنطقة. وفي إطار الأولويات الإقليمية، سيكتسي استمرار الدعم من المانحين الثنائيين، ومشاركة مصارف التنمية والاستثمار الإقليمية، واشتراك القطاع الخاص، أهمية أساسية بالنسبة لتنمية التعاون عبر الحدود، وتحسين الهياكل الأساسية، والنهوض بالتجارة والاستثمار في البلقان.

٧٦ - ينبغي تشجيع البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى على المشاركة بمزيد من النشاط في الدعم الدولي لجهود إعادة التأهيل والتعمير والتنمية في يوغوسلافيا السابقة. وبما أن مجال تركيز برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة ينتقل حاليا من عملية إغاثة طارئة تواصلت خلال أربع سنوات إلى الترتيب لعودة ملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين، فإن مشاريع الدعم الطويل الأجل هذه تتيح إمكانيات جديدة للموردين من البلدان المجاورة والبلدان المتضررة الأخرى. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تستفيد جميع البلدان الأوروبية، بما فيها البلدان المعنية، من التطور الحديث لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة، وذلك من خلال عمليات الشراء التجارية والخدمات الحكومية. وعلاوة على ذلك، ففي تنفيذ برنامج إعادة بناء اقتصاد البوسنة والهرسك، ينبغي أن يسمح التمويل المشترك للمشاريع تحت رعاية المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، بتسهيل عمليات شراء المنتجات والخدمات، بما في ذلك الشراء من البلدان المجاورة (وذلك، مثلا، على أساس مبادئ توجيهية أكثر بساطة وفاعلية للإقراض في حالات الطوارئ)، وزيادة الشفافية فيها وفي استخدام الأموال للاستثمار ولتغطية التكاليف المتكررة في المنطقة. وبما أن إعادة التأهيل والتعمير هدفان متوسطا الأجل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل جودة التنسيق فيما بين المانحين، تمشيا مع الأولويات المتفق عليها، وأن يعجل قدر المستطاع دفع الأموال بشروط مرنة وميسرة. وبالمقابل، سيساعد هذا في إعادة إرساء التعاون الاقتصادي وزيادة تعزيزه فيما بين جميع دول يوغوسلافيا السابقة فضلا عن الدول الأخرى في جنوب شرقي أوروبا، بوصف ذلك مساهمة هامة في الاستقرار والرفاه في منطقة البلقان.

- - - - -